الأمم المتحدة

S/PV.5627 (Resumption 1)

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٦٢٧ (الاستئناف ١)

الأربعاء، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد شرباك	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إندونيسيا	السيد بوديمان
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد رويس روساس
	جنوب أفريقيا	السيدة كويبي
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	الصين	السيدة تشنغ هونغ
	غانا	السيد يانكي
	فرنسا	السيد ديروف
	قطر	السيد الحنزاب
	الكونغو	السيد أوكيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة موير
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلر

جدول الأعمال

بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع

07-22706 (A)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أذكّر جميع المتكلمين، كما أشرت في جلسة الصباح، بأن يحصروا بياناهم في مدة لا تتجاوز خمس دقائق لكي يتمكن المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة.

السيدة غالاردو هيرنانديز (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، يرحب وفد بلدي بمبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام. إن بلدانا كالسلفادور، التي انتقلت من ثقافة العنف إلى ثقافة السلام، ملتزمة بوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية تمكننا من التقدم نحو السلام الاجتماعي المستدام.

في هذا الشهر، يحتفل بلدي بمرور ١٥ عاما على توقيع اتفاقات السلام. ففي ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، بدأنا مرحلة تاريخية جديدة حافلة بالإنجازات، ولكن علينا أن نعترف أيضا بأنها تنطوي على تحديات وتهديدات جديدة. إن لدينا قصة نرويها، ولذا أردنا أن نكون جزءا من لجنة بناء السلام. لقد تراكم لدى منظومة الأمم المتحدة قدر هائل من الخبرة، وطورت استراتيجيات هامة في الميدان، وهو ما يمكن أن يتخذ طابعا رسميا الآن من خلال لجنة بناء السلام.

إن الولاية التي ائتمنت السلفادور عليها، بوصفها نائبا لرئيس لجنة بناء السلام، يمكن إيجادها في نص قرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) وقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠، الذي ينص على أن ”البلدان التي مرت بتجربة التعافي من الصراع خليقة بتقديم مساهمات قيِّمة في عمل لجنة بناء السلام ...“. ويشير هذان القراران أيضا إلى الوظائف الرئيسية للجنة بناء السلام، وهي تقديم المشورة وتطوير استراتيجيات متكاملة وتحديد أفضل الممارسات، من بين وظائف أخرى.

ونعتقد أن إضفاء طابع رسمي على الدروس المستقاة في الميدان سيساعد في وضع استراتيجيات عالمية في المستقبل. ويجب أن نسلِّم بأن تلك البلدان التي يمكنها تقاسم خبراتها بعد انتهاء الصراع قد أظهرت بالتأكيد إرادة وطنية شجاعة لتوحيد جهود عدد من الأطراف الفاعلة في المجالات السياسية والعسكرية والإنسانية، بالإضافة إلى مجال التنمية المستدامة. وهذا الإنجاز ينبغي التسليم به وتشاطره.

إن التدابير التي تسمح لبلدان مرت بتجربة مرحلة ما بعد الصراع بالمشاركة الفعالة في عمل اللجنة ستعود بالفائدة على كل أعضاء اللجنة، لأن الدروس المستخلصة تمثل مصدر إلهام لوضع استراتيجيات شاملة ولتقديم المشورة ميدانياً اليوم في بوروندي وسيراليون.

ونرحب بالقرار الذي اتخذه أعضاء اللجنة بإنشاء فريق عامل معني بالدروس المستفادة. وسيلتقي الفريق في اجتماعات مفتوحة ويفيد من مشاركة الجهات الفاعلة وممثلي المجتمع المدني على الصعيد الوطني، فضلا عن الجهات الفاعلة الرئيسية من الأمم المتحدة. وسوف يركز الحوار على الأولويات التي تم تحديدها حتى الآن لكل من بوروندي وسيراليون.

ويتمثل الغرض من هذه العملية في إثراء مناقشات اللجنة وأعمالها بصفة عامة، وتعزيز الاستراتيجيات بصفة خاصة لما فيه نفع البلدان قيد النظر. ومن شأن إضفاء المنهجية على الدروس المستفادة أن يترجم أيضا إلى أفعال على أرض الواقع، وأن يؤدي إلى مزيد من التفاعل بين المبادرات المتعلقة، في جملة أمور، بإصلاح قطاعات العدل والأمن وتشغيل الشباب وتمكين المرأة والإدارة والقدرة المؤسسية، وبتعزيز الاحترام لحقوق الإنسان.

وكما أسلفت القول،سوف يقدم عمل فريق البلدان المهتمة بالدروس المستفادة إسهاما في سيراليون وبوروندي.

وسيتبادل أعضاؤه أفكارهم وتوصياقم مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية الوطنية في كلا البلدين.

وتؤكد السلفادور مجددا التزامها بالمساهمة، على أساس من تجربتها الخاصة، في إثراء التصور المفاهيمي للعملية الشاملة لبناء السلام وتنفيذها. ويستلزم القضاء على العنف بالضرورة وجود إرادة وطنية وتهيئة أجواء مناسبة على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما يقتضي التصميم المشترك من جانب مختلف الجهات الفاعلة بهدف التعامل مع الأسباب الهيكلية للصراع.

ورغم أن بعض جوانب عملية بناء السلام سوف تتصدى للأسباب في الصراع المعني تحديدا، لا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أنه توجد عامل مشتركة بين جميع حالات ما بعد انتهاء الصراعات. ولعمليتي السلام في بوروندي وسيراليون أهمية خاصة لعدد من البلدان الأعضاء في اللجنة، ولا سيما البلدان التي خرجت ذاتها من حالات صراع.

ويدفعنا تأثير التجربة الخاصة بالسلفادور في بناء السلام إلى التشديد على أنه رغم أهمية توافر الموارد للبدء في استراتيجيات التنمية الوطنية وكفالة الأمن البشري، في جملة أمور، بما في ذلك من خلال تنفيذ السياسات الأمنية، يجب ألا نغفل عن مراعاة الجوانب غير الملموسة للسلم الاجتماعي: التثقيف من أجل السلام، وتعزيز التسامح وثقة المواطنين بالمؤسسات الجديدة، وتعليم الاحترام لسيادة القانون، فضلا عن تشجيع مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في مشاريع التنمية الوطنية الجديدة.

ومشاركة المرأة في عملية صنع القرارات ضرورية أيضا. وبالمثل، يجب أن تتاح للنشء فرص جديدة للعمل والترفيه حتى لا يصبحوا أنفسهم من عوامل تهديد السلم الاجتماعي.

وفي الختام، تود السلفادور أن ترد الجميل للمجتمع الدولي والأمم المتحدة بالمشاركة الفعلية في لجنة بناء السلام. ونعرب عن امتناننا للمساعدة البالغة القيمة التي تلقيناها حين كنا في أمَسّ الحاجة إليها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل السنغال.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): إن مجلس الأمن بعقده مناقشة لموضوع بناء السلام بعد انتهاء الصراعات إنما يتصدى لمسألة ذات أهمية جوهرية للاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مسألة تقتضي اهتماما خاصا بصفة دائمة.

ويمثل إنشاء لجنة بناء السلام يوم ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، في محاولة لزيادة تركيز المجتمع الدولي على البلدان الخارجة من صراع، مرحلة فاصلة حاسمة في عملية الإصلاح الرامية إلى تمكين الأمم المتحدة من قبول تحديات الألفية الجديدة. والبلدان الخارجة من صراع هي أشبه ما تكون بمرضى مشرفين على الإبلال ويلزم مراقبتهم لضمان عدم إصابتهم بانتكاسة يحتمل أن تفضي إلى الوفاة.

ولدعم هذه البلدان وهي تعمل على استعادة السلام والاستقرار ولمساعدتها على تجنب النكوص إلى العنف، يلزم أن نمد لها يد العون في وضع حد نهائي للأسباب الجذرية الكامنة وراء هذه الصراعات، التي ترتبط أساسا بنقل السلطة ومشاكل الحكم والعوامل الاجتماعية. ولهذا السبب من الضروري أن ندعم البلدان الخارجة من الصراعات من أجل تعزيز قدراتها المؤسسة والإدارية ومساعدتها على إنشاء آليات لتطوير الحكم الديمقراطي، وإصلاح قطاعي العدالة والأمن فيها، وترميم اقتصاداتها.

وبالمثل، يلزم إيجاد حيز للحوار وتعزيزه من خلال إشراك النساء والشباب بدرجة كبيرة، وهم الضحايا

الرئيسيون للصراع. وإشراك النساء والنشء مستصوب بصفة خاصة لأنهم يشكلون في العادة غالبية سكان تلك البلدان وهم بالضرورة نقلة المعلومات والآراء. ولهذا السبب، تدعو السنغال جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة بذل جهودها لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) عن المرأة والسلام والأمن. وبعد أن انقضت ستة أعوام على اعتماد هذا القرار، الذي أدى إلى إحراز قدر كبير من التقدم، لا بد للمجتمع الدولي من الاستمرار في تأييده.

ويتطلب بناء السلام أيضا إنشاء برامج ترمي إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين وإيجاد حلول للمسائل المرتبطة بتوظيف الناشئة، الذين يمكن أن يقعوا فريسة سهلة لأمراء الحرب الذين لا ضمير لهم. غير أن شيئا من هذا لن يمكن ما لم تمتلك اللجنة الوسائل اللازمة لدعم جهود البلدان الخارجة من الصراعات، حيث تظل في موقف ضعيف لمدة طويلة بعد تسوية الأزمة. لذلك فإن بلدي يناشد الجهات المانحة التقليدية والشركاء في المجتمع المدني الدولي أن يجعلوا من صندوق بناء السلام أداة قادرة على البقاء وذات فاعلية لتلبية الاحتياجات العاجلة للبلدان الخارجة من صراعات. ويلزم أن نزود اللجنة بالأدوات التي تمكنها من مباشرة أعمالها بإعطائها الدعم المالي والتقني اللذين تحتاج إليهما لضمان أن تتاح لملايين الأطفال الخارجين من الظلام فرصة الذهاب إلى المدرسة دون خوف من أن تفتك بهم الألغام.

وفي الختام، أود أن أثني على رئيس اللجنة إسماعيل أبراو غاسبار مارتنز والأعضاء الآخرين في لجنة بناء السلام، التي استعرضت بالفعل حالتي سيراليون وبوروندي، وهما من البلدان الأفريقية التي عانت سنوات عديدة من الصراع ولكنها، بفضل عبقرية شعوبها ودعم المجتمع الدولي، وجدت سبيلها للعودة إلى طريق السلام والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل اليابان.

السيد أوشيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يعرب الوفد الياباني عن تقديره لكم يا سيدي الرئيس على مبادرتكم حسنة التوقيت بعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة. وسوف تشكل هذه الجلسة، بالإضافة إلى المناقشة الوشيكة الانعقاد في الجمعية العامة في نفس الموضوع التي تقرر موعدها في ٦ شباط/فبراير، أولى الخطوات الهامة صوب وضع خطة بناء السلام في سياق منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، الأمر الذي سيسهم بدوره بالتأكيد في النهوض بأعمال لجنة بناء السلام ذاتها.

لقد أنشئت لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية لتناول القضايا التي تشمل ولايات الأجهزة الرئيسية، بما فيها مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن هيئات عديدة أخرى ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة. ومن الواضح أن هذا يعني أنه، إذا أريد لأعمال اللجنة أن تكون مفيدة وفعالة، فلا بد من وجود طرق لضمان التلاقي والتفاعل بشكل مجدٍ بين اللجنة من ناحية وتلك الأجهزة والهيئات الرئيسية ذات الصلة من ناحية أخرى. وقد أكّدت اليابان هذه النقطة، مؤيدة أهمية تحسين التعاون فيما بين أجهزة الأمم المتحدة – ولا سيما بين اللجنة ومجلس الأمن – ومقدمة بعض المقترحات العملية لبلوغ تلك الغاية، بصفتها عضوا حاليا في اللجنة، وعضوا سابقا في مجلس الأمن حتى آخر السنة الماضية.

وبناء على ما تقدم، فإن جوهر مهمة لجنة بناء السلام هو أن تجمع، تحت سقف واحد، البلد الخارج من الصراع قيد النظر، وشركاءه الدوليين لمناقشة واستحداث استراتيجية متكاملة لبناء السلام، تناسب ذلك البلد، وتكون

معقولة ومتسقة وقابلة للتطبيق. ومن خلال تلك العملية، يتوقع من اللجنة أن تسهم في توطيد سلام فعال في البلد المعني بردم الهوة بين مرحلة الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع ومرحلة التنمية.

وحين يتعلق الأمر بمسائل متصلة بصون السلم والأمن الدوليين، فإن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن دعم توطيد السلام بأعمال تقع في نطاق صلاحيته، كنشر عمليات ومكاتب متكاملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. ومن المهم في هذه العملية ضمان وجود سبل يمكن من خلالها تطوير الجوانب الموضوعية والإجرائية كليهما للتعاون بين اللجنة ومجلس الأمن. وبعبارات أكثر تحديدا، فيما يلي بعض الأفكار للنظر فيها.

قبل كل شيء، قامت لجنة بناء السلام بعمل جيد في تحديد الاحتياجات الخاصة لبناء السلام في سيراليون وبوروندي. وأرست مجالات الأولوية الأساسية لاستدامة السلام في هذين البلدين الخارجين من الصراع، ويتعين تعزيز المزيد من الجهود في ذلك المجال من العمل. لكن المهمة الأساسية المتمثلة في صياغة استراتيجية متكاملة لبناء السلام لهذين البلدين لا تزال بحاجة إلى تنفيذ وينبغي للجنة تسريع عملها على تطوير استراتيجية متكاملة، بالتشاور مع البلدان المضيفة وبإشراك جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، كالمانحين الثنائيين، وفريق الأمم المتحدة القطري، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمجتمع المدني.

ثانيا، إن أية استراتيجية لبناء السلام يراد تطويرها لن تكون مفيدة إلا إذا نفذت وطبقت بفعالية على أرض الواقع. ولتحقيق ذلك، فإن استحداث آلية للتنسيق والرصد في الموقع من شأنه أن يسهم بشكل ملحوظ في تنفيذ الاستراتيجية، وينبغي أخذه في الاعتبار.

وفي ذلك الصدد، مع أن أفغانستان لم يتم اختيارها بلدا مستهدفا لأغراض لجنة بناء السلام، فإن مجلس التنسيق والرصد المشترك فيها سيشكل أنموذجا جديرا بالاهتمام. وهو يتكون من ٢٨ عضوا ويرأسه على مستوى رفيع الممثل الخاص للأمين العام ومستشار خاص للرئيس كرزاي. ويضم في عضويته المساهمين الرئيسيين ماليا وعسكريا، والبلدان المجاورة، والمنظمات الدولية، فضلا عن الوزراء الأساسيين في الحكومة الأفغانية. وهذا المجلس بدوره هيئة سياسية تقدم النصح الاستراتيجي، وتنسق الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى التنفيذ الفعال للاتفاق الخاص بأفغانستان، الذي يعتبر، فعليا، الاستراتيجية الشاملة الحية لبناء السلام في أفغانستان. وخلال الزيارة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن لذلك البلد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، والتي كان لي شرف ترؤسها، أتيحت لنا فرصة مراقبة عمل تلك الهيئة. وأعتقد أن تكرار هذا النموذج في حالات بلدان أخرى، كما ينبغي، سيؤدي دورا مفيدا جدا في مجالي التنسيق والرصد على أرض الواقع، بإشراك جميع الأطراف الفاعلة في جهود بناء السلام.

ثالثا، إذا أريد للاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام أن تسهم في تسريع الانتقال من الصراع إلى الاستقرار، يتعين عليها ضمان الانتقال السلس للمسؤوليات من مرحلة ما بعد الصراع إلى مرحلة إعادة الإعمار والتنمية. وقد تكون إحدى العمليات النموذجية لذلك، الانتقال من عملية حفظ السلام إلى مكتب متكامل، وفي النهاية إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة، مثلما نرتقب أن يحدث في حالتي سيراليون وبوروندي. وبعبارة أخرى، نعتقد أن استراتيجية بناء السلام للجنة بناء السلام، إذا أُحسنت صياغتها، ينبغي أن تشمل استراتيجيات الخروج لعمليات حفظ السلام والمكاتب المتكاملة. وتحديد موعد انسحاب هذه البعثات هو من مهمة مجلس الأمن. ويأمل وفد بلدي بأن تقدّم لجنة بناء السلام إلى المجلس النصيحة القيمة حول موعد وكيفية الانسحاب من

هـذه البعثـات، وتـسليمها إلى فـرق المتابعـة التابعـة للأمـم المتحدة، من خلال الدراسة والتنفيذ لاستراتيجية متكاملة.

وقبل أن أختم بياني، أود أن أتناول بعض الجوانب الإجرائية. إن من الأمور الهامة إيجاد سبل لتعزيز الترابط بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن عبر التعميم المنهجي لتدفق المعلومات بينهما. وهناك عدة خطوات يتعين النظر فيها لتحقيق هذا الغرض. أولا، ينبغي لرؤساء اللجنة التنظيمية في لجنة بناء السلام، و/أو رؤساء اجتماعاتها المخصصة لبلدان محددة، أن يقدموا إلى المجلس في الوقت المناسب تقريرا عن مداولاتهم بشكل رسالة أو إحاطة إعلامية. وثانيا، ينبغي أن يعقد رئيس المجلس ورؤساء اللجنة اجتماعات منتظمة. وثالثا، ينبغي دعوة رئيس اللجنة التنظيمية، أو رئيس الاجتماع المخصص لبلد محدد، إلى الجلسة العامة للمجلس حول الحالة في البلد موضوع البحث. ورابعا، ينبغي للمجلس، بعد استلامه التقارير من اللجنة أن ينظر في الرد بشكل بيان رئاسي أو أية بيانات أخرى، كما يراه مناسبا، لتشجيع الترابط والتفاعل في عملية صياغة استراتيجية متكاملة وتنفيذها.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا التزام اليابان القوي، بوصفها عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، بالإسهام في عمل اللجنة وفي المناقشات المتصلة بهذا العمل في مجلس الأمن. ويسرني أيضا أن أعلن عزم اليابان تنظيم حلقة دراسية في طوكيو، في آذار/مارس المقبل، حول بناء السلام في تيمور - ليشتي. وآمل من اللجنة والمجلس أن يمضيا في إجراء المزيد من المداولات حول المسألة التي ناقشناها اليوم.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد ماكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): نشكر الاتحاد الروسي على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم.

ويشرفني أن أتكلم اليوم باسم وفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا.

أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا للعمل المثمر جدا، الذي تقوم به الأمينة العامة المساعدة، كارولين ماكاي، مع فريقها لدعم لجنة بناء السلام في مرحلتها المبكرة الدقيقة.

إن وفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا تدعم بقوة لجنة بناء السلام. فلديها دور حاسم تقوم به لتنسيق أنشطة بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع وإدماجها. ومن شأن لجنة قوية أن تنقل المجتمع الدولي إلى أبعد من مجرد استجابة مخصصة، نحو بناء السلام، ومنه نحو استجابة أكثر اتساقا، تجسد ما يجب أن يحدث في حالة ما بعد الصراع، لتحقيق سلام دائم.

وفي السنة التي تلت إنشاء لجنة بناء السلام، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، تم إحراز تقدم ملموس في تعزيز هذه المؤسسة الجديدة فقد اتُفق على التمثيل في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، وبُدئ بحوار لتوضيح المهام المحددة للجنة في إطار منظومة الأمم المتحدة. وشعرنا بالامتنان لرؤية بوروندي وسيراليون قد أحيلتا إلى اللجنة من جانب مجلس الأمن في حزيران/يونيه من العام الماضي.

وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن وفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا تشعر بخيبة أمل إزاء التركيز المفرط من بعض أعضاء اللجنة على المسائل الإجرائية على حساب مسائل موضوعية لبناء السلام، هي في الحقيقة جوهر ولاية اللجنة. وهذه الوفود تحث اللجنة على إيجاد سبل جديدة للعمل، توازي التحديات التي تواجهها. وهذا يشمل العمل بصورة غير رسمية كلما أمكن، لزيادة مدى التقدم خلال هذه المرحلة التأسيسية، وإعادة تركيز اللجنة على جوهر ولايتها المتمثلة بنصح أجهزة الأمم المتحدة بشأن

الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام بعد الصراع، وإيلاء الاهتمام وتوفير الموارد لإعادة الإعمار وجهود بناء المؤسسات والقيام بدور المنتدى المركّز على المناقشات السياسية المتصلة بالمراحل الانتقالية من الحرب إلى السلام.

ويتعين تناول هذه الولاية بطريقة موجهة نحو العمل، ومرنة، ومقرونة بنتائج محددة يمكن تحقيقها بواقعية. ووفودنا تحث اللجنة أيضا على تطوير أنماط لضمان المشاركة النشيطة من المجتمع المدني والحكومات الأخرى في جميع مجالات عملها، لأن مدخلات هذه الأطراف ومشاركتها أساسية في نجاح عملية بناء السلام.

وإذ نسلّم بأن بناء السلام عملية طويلة المدى، فإن وفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا ما زالت تعتقد أنه ينبغي للجنة بناء السلام أن تركِّز على تلك الحالات التي يمكن أن تحقق فيها أهم وأكبر أثر للتحولات، والتي يمكن رؤيتها كمساهمات إيجابية مباشرة للشروع في عملية سلام طويلة المدى.

وقد أسعد حكومات بلداننا أن ترى مكتب دعم بناء السلام يقوم بزيارة إلى كل من بوروندي وسيراليون لتحديد الثغر في عملية بناء السلام ولتعريف المجالات التي يمكن فيها أن يكون للجنة أعظم تأثير. وأسعدنا أيضا أن حكومتي بوروندي وسيراليون تمكنتا من تحديد أولويات اللجنة خلال دورة الخريف للجنة بناء السلام. وبعد أن أُعلن أن البلدين مؤهلان للاستفادة من مدفوعات صندوق بناء السلام، نأمل أن يتم تحويلها مبكرا وأن تكون لهذا الاستثمار نتائج سريعة.

وإذ تمر بوروندي وسيراليون بالمرحلة الانتقالية من حالة ما بعد الصراع الهشة إلى السلام الدائم، فإن الدعم الدولي ما زال عاملا حاسما في توطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن. ولا يمكن تحقيق الانتعاش والسلم المستدامين بدون الاستجابة للاحتياجات في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى معالجة الترابط بين هذه المجالات. وبالتالي، فإن حكومات كندا وأستراليا ونيوزيلندا سرّها أن ترى أن لجنة بناء السلام، خلال دورة كانون الأول/ديسمبر، قد حددت مجموعة من المسائل المواضيعية المتداخلة، بما في ذلك دعم الحوار السياسي في بوروندي وتعزيز الحكم الديمقراطي في سيراليون. وتولي حكوماتنا أهمية كبيرة لذلك العمل من أجل التأكد من عدم اضطلاع اللجنة بأنشطة مزدوجة مع جهود جارية التنفيذ، وتعزيز التنسيق الدولي على نحو حقيقي لتأمين المساهمات الإيجابية لعملية بناء السلام.

ونظرا لأن التنسيق الأفضل بين مجتمع المانحين والمؤسسات المالية الدولية يمثل هدفا أساسيا للجنة بناء السلام، فإن وفودنا تنظر إلى عمل لجنة بناء السلام على أنه يتجاوز كثيرا مجرد كونها مكانا لإعلان التعهدات بتقديم المساعدات. ونأمل أن العمل الذي تضطلع به اللجنة الآن فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية لبناء السلام في بوروندي وسيراليون سيبدأ بإرساء قواعد للخبرات في مجال تحديد ومعالجة المسائل المواضيعية التي تقتضي الاهتمام بها في جميع حالات بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

(تكلم بالفرنسية)

وكما أشارت الأمينة العامة المساعدة مكاسكي، فإن تلك المهمة تقتضي استثمارا جديدا لرأس المال الفكري بهدف تطوير إطار استراتيجي لبناء السلام. وغني عن القول إن لجنة بناء السلام لن تستطيع تحقيق إمكانياتها كاملة قبل أن نتمكن من تحديد الرؤية الأساسية لأهدافها ونتاجها.

ويقتضي ذلك أن مسائل كإصلاح قطاعي الأمن والعدل، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمحاربين السابقين في المجتمع، والمساواة بين الجنسين، والأطفال في

الصراع المسلح، واللاجئين والمشردين داخليا، ينبغي التعامل معها على أساس مواضيعي، سواء في اللجنة التنظيمية أو في الاجتماعات القطرية. وفي ذلك الصدد، شعرنا بالتشجيع على نحو خاص، في الاجتماعين القطريين المعنيين ببوروندي وسيراليون، عندما أكدت اللجنة على محورية القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجيات بناء السلام. وينبغي توسيع نطاق هذا العمل ليشمل مجالات أخرى ذات أهمية من حيث تداخلها، بينما تسعى اللجنة لرسم الإطار الاستراتيجي الذي ستنطلق منه لجنة بناء السلام لدى إعداد مشورتها وعمليات تدخلها.

إن لجنة بناء السلام مكون هام ضمن البرنامج العام لإصلاح الأمم المتحدة. وعملية الانتقال من الحرب إلى السلام تقتضي بذل جهود كبيرة ومكثفة لمنع السقوط من جديد في دائرة العنف. ونحن نتطلع إلى مساعدة لجنة بناء السلام في الشهور والسنوات القادمة لتوضيح دورها ولتقديم مساهمة إيجابية في المهمة البالغة الأهمية المتمثلة في بناء السلام الدائم في البلدان الخارجة من الصراع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد ويغوي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود بالنيابة عن وفد نيجيريا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وبصفة خاصة على الطريقة المثيرة للإعجاب التي أدرتم بها شؤون المجلس.

وأود أيضا عن أعرب عن سروري بفرصة مخاطبة هذه الهيئة حول مسألة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، مع تركيز خاص على لجنة بناء السلام. وفي ذلك الصدد، تؤيد نيجيريا بالكامل البيان الذي أدلى به ممثل جامايكا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن ثقته بقيادة أنغولا للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، وكذلك بأعضاء مكتبها. وبالمثل، نود أن نشيد أيضا بمكتب دعم السلام في اللجنة على الالتزام الذي يتحلى به.

لقد اضطلعت اللجنة بعملها بشكل مرض في ظل الظروف الخاصة، وبحكم كونها هيئة جديدة، كان لا بد لها من مواجهة صعوبات في البداية. فهي نظمت بنجاح اجتماعين قطريين، جرى فيهما تحديد مجموعة متفق عليها من الأولويات في بلدين قيد النظر. وكان الاجتماعان القطريان ثريين بالفائدة ويبعثان على الرضا سواء بالنسبة لأعضاء اللجنة أو للأطراف المعنية.

إن إنشاء لجنة بناء السلام أعطى الأمل بأن المجتمع الدولي وجد أخيرا الأداة الصالحة لسد الفجوة القائمة بين انتهاء الصراع وتوطيد السلام في البلدان الخارجة من الصراع. وبعد مرور ستة أشهر على إنشاء اللجنة، نستطيع النظر إلى الوراء بعين الرضا لأن الهيئة كانت ناجحة وقدمت النتائج التي تطلعت إليها أغلبية الوفود. وقد تولى البلدان قيد النظر الملكية الوطنية لمجموعة المجالات ذات الأولوية التي تم تحديدها، وأصبحا، في النهاية، مستفيدين من صندوق بناء السلام. ومع ذلك، نود أن نسلِّط الضوء على النقاط التالية من أجل تحسين المكاسب والخبرات المكتسبة خلال الشهور الستة الماضية.

أولا، إن الاجتماعات القطرية، بحكم تشكيلها وطبيعتها، توفر المنتدى الأفضل لتقريب لجنة بناء السلام من المستفيدين من عملها. وبالتالي، ينبغي للجنة أن تشجع التفاعل الوثيق مع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في الميدان.

ثانيا، ينبغي للجنة التنظيمية أن تعقد اجتماعاتها بشكل أكثر انتظاما لتأمين المتابعة الفورية للقرارات المتخذة.

ثالثا، ينبغي للجنة بناء السلام أن تخصص وقتا أكبر لحشد الموارد.

رابعا، ينبغي لأعضاء اللجنة أن يقوموا بزيارات إلى البلدان قيد النظر. وقد لاحظنا في هذا السياق، بطبيعة الحال، أن الأهمية السياسية لمثل هذه الزيارات لا يمكن التقليل من شأنها.

وأخيرا، ينبغي للجنة أن تبني عملها على أساس النتائج، خاصة وأن نجاحها سيقاس على أساس إحداثها فرقا نحو الأفضل بالنسبة لحياة السكان في البلدان الخارجة من الصراع.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشوي يونغ – جين (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): يمثِّل بناء السلام بعد انتهاء الصراع تحديا رئيسيا لمسؤولية الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن على الصعيد العالمي. وفي البلدان التي مزقتها الحروب في أنحاء العالم، فإن السلام والتنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية أمور مهددة بإمكانية تجدد الصراع أو اندلاعه من جديد. ويمكن لتلك الصراعات أن تنتشر في غاية السهولة في البلدان المجاورة، مما يدمر السلام والاستقرار الإقليميين. وفي عالمنا المترابط، فإن لدى الدول الأعضاء الآن مصلحة عليا أكثر من أي وقت مضى في كبح عدم الاستقرار وتخفيف المأساة الإنسانية التي تسببها الصراعات المتكررة.

ولذلك السبب أنشأت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إظهاراً لإرادتها الجماعية وحكمتها، لجنة بناء السلام – بغية تحسين التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في إطار الأمم المتحدة وخارجها لمساعدة المجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع على أن تسلك بنجاح المسار الصعب في كثير من الأحيان والمؤدي من الصراع إلى السلام المستدام.

ولذا فإن اللجنة أنشئت لسد فجوة حرجة بالربط بين أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام بأكثر ما يمكن من الإحكام.

ويلاحظ وفدي مع شعور بالارتياح أنه، منذ إنشاء اللجنة، تم بالفعل عقد اجتماعين محددين لبوروندي وسيراليون، جرى فيهما وضع المبادئ التوجيهية لتخصيص موارد من صندوق بناء السلام لهاتين الدولتين. ويؤمن وفدي بأن تلك النتائج تظهر قيمة اللجنة وقابليتها للبقاء. وإذ نمضي قدما، نتوقع أن تواصل اللجنة زيادة دورها في وضع استراتيجيات كلية وتعاونية بغية تنسيق أعمال مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من الأطراف الفاعلة.

وغني عن البيان أن بناء السلام الفعال يتطلب موارد مالية كافية. وينبغي أن تستخدم الموارد المتوفرة حاليا بأكبر كفاءة ممكنة، ولكن من الواضح أن هناك حاجة إلى موارد أكبر. ووفدي يحدوه الأمل، بينما تفي لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بولايتيهما ويثبتان قيمتهما، في أن تعترف الدول الأعضاء بإنجازاتهما بزيادة تبرعاتها للصندوق. كما ينبغي لصندوق بناء السلام أن يضطلع بدور حفاز في الاستجابة للاحتياجات الأولية للمجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع بتعزيز الاهتمام الدولي وبدء تدفقات الموارد المالية من المجتمع الدولي للمساعدة في إعادة البناء والتنمية.

وتمثل الملكية الوطنية عنصراً حاسما آخر لجهود بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، التي ينبغي أن تخدم احتياجات الأشخاص على أرض الواقع. وبالرغم من ذلك، وعلى النحو الذي تم غالبا إيضاحه، هناك في بعض الأحيان حالات لمرحلة ما بعد الصراع لا تتمكن فيها السلطات الوطنية من المشاركة المفيدة في جهود بناء السلام. ومع أن الملكية الوطنية ينبغي كفالتها بقدر الإمكان، ينبغي أيضا

لجهود بناء السلام أن تعالج الحالات حيث هناك افتقار إلى السلطة الوطنية المختصة.

إن جمهورية كوريا أظهرت دعمها لبناء السلام من خلال مشاركتها في أنشطة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وغيرها من حالات مرحلة ما بعد الصراع. وزيادة في إظهار ذلك الدعم، ساهمنا بمبلغ ٣ ملايين دولار في صندوق بناء السلام. ويحدونا الأمل في أن تحدث لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام تأثيرا كبيرا على الجهود الدولية لبناء السلام، ونتعهد بمواصلة الإسهام في أعمال بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الأعوام المقبلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كرواتيا.

السيدة مالدينيو (كرواتيا) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه الجلسة لمناقشة تجربتنا في أعمال لجنة بناء السلام ولاستكشاف سبل التعاون بين أعمال اللجنة ومجلس الأمن.

كما أود أن أقول إن كرواتيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ألمانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، ونظرا لأن كرواتيا تم انتخابها عضوا في لجنة بناء السلام من ضمن البلدان التي لديها خبرة كبيرة في حفظ السلام وبناء السلام على الجانب المتلقي، أود أن أدلي ببعض العبارات انطلاقا من تلك الزاوية الهامة.

إن لجنة بناء السلام تم إنشاؤها بقرارين من الجمعية العامة ومجلس الأمن على السواء بغية سد فجوة في مجال بناء السلام الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة. وأيدت كرواتيا بقوة ذلك المسعى نظرا لأننا نرى أن هناك حاجة ماسة إلى إجراء تحسين في ذلك الصدد. وبالتالي، يتعين أن نضع في اعتبارنا أن اللجنة تمثل هيئة جديدة ليس مقصودا لها أن تمضي بطريقة جريان الأمور وفق المسار المعتاد، ولكن يفترض أن تتخذ سبلا ابتكارية لمعالجة الانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع. ونعتبر أن اللجنة ماضية في عملها.

لقد أنشئت لجنة بناء السلام، على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥) وقرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠، بغية الجمع بين كل الأطراف الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد ولتقديم المشورة ولاقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والانتعاش في مرحلة ما بعد الصراع. وترمي اللجنة إلى إرساء الأساس للتنمية المستدامة. كما أنها بحاجة إلى تقديم توصيات ومعلومات لتحسين التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في إطار الأمم المتحدة وخارجها. وتلك مهام محددة للغاية. والاجتماعات الخاصة بكل بلد من البلدين المدرجين حاليا في جدول أعمال اللجنة أظهرت حتى الآن أن اللجنة تمضي في المسار الصحيح في ذلك الصدد. ولكن يلزم القيام بالمزيد من العمل. ويلزم أن تتأكد اللجنة من الإسهام في زيادة تحقيق استقرار السلام في البلدان الضعيفة الأخرى أيضا.

وفي ذلك الصدد، نرى أنه ينبغي أن تكون هناك صلة أقوى بين حفظ السلام وبناء السلام. وبالتالي، فإن التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام يتسم بأهمية قصوى. ويشكل إنشاء المكاتب المتكاملة للأمم المتحدة، على غرار المكتبين اللذين تم إنشاؤهما في بوروندي وسيراليون، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وينبغي ألا توجد فجوة بين جهود حفظ السلام وبناء السلام في عملية توطيد السلام. ويمكن الاضطلاع ببعض أنشطة بناء السلام حتى مع استمرار وجود بعثة لحفظ السلام.

ولكن يتعين علينا مراعاة أن كل بلد يمثل حالة فريدة وأن المعرفة العميقة بحالة ما على أرض الواقع تمثل شرطا مسبقا حاسما للإجراءات التي نتخذها. وبالتالي نشعر بتشجيع كبير إزاء حقيقة أن مكتب دعم بناء السلام بدأ يزاول عمله

بشكل كامل. ودعم المكتب أمر لا غنى عنه لأعضاء لجنة بناء السلام في تزويدهم، ضمن أمور أخرى، بمعلومات وافية من الميدان تمكنهم من إجراء المناقشات الجوهرية والمستنيرة بشأن البلدان المعنية.

وتحقيقا لتلك الغاية، نؤمن بأن المناقشات بشأن أنشطة بناء السلام في مجلس الأمن والجمعية العامة مناقشات مفيدة بشكل استثنائي. ويتعين عليها أن تضمن أسسا فعالة ومثمرة للبرامج التي ينبغي أن تضمن أن بلدا ما قيد النظر سيخرج بشكل ناجح من الصراع ويمضي على طريق سليم ولا رجعة فيه يفضي إلى الانتعاش والتنمية المستدامة في أقرب وقت ممكن.

إن هذه المناقشة التي تجري في مجلس الأمن مفيدة على نحو خاص للبلدين المدرجين في جدول أعمال لجنة بناء السلام ومجلس الأمن على السواء. ونرى أن اللجنة بحاجة إلى وضع استراتيجية وخريطة طريق مع نقاط مرجعية محددة يمكن تحقيقها وتكون واقعية. وتتسم الملكية الوطنية لعملية بناء السلام من جانب البلدان المعنية بأهمية قصوى وينبغي أن تشكل الأساس لتلك الاستراتيجية. ونرى أن الاتصال المستمر مع تلك البلدان يمثل معلما بالغ الأهمية لأعمال لجنة بناء السلام. وفي ذلك الصدد، قد يرى مجلس الأمن أن نتائج اللجنة مفيدة له كي ينظر فيها بذاته.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن دور اللجنة من حيث القيمة المضافة سيقاس، كما قيل بالفعل وكرر عدة مرات في مختلف منتديات الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات، بالتأثير الذي يحدثه على أرض الواقع. وبالتالي من الأهمية بمكان زيادة العمل بشأن توطيد ممارسات هذا الدور وتجميعها، وهو الأمر الذي تلتزم به كرواتيا، بوصفها عضوا في اللجنة، التزاما كاملا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئكم، سيدي، وأن يهنئ وفد الاتحاد الروسي على رئاستكم لمجلس الأمن في الشهر الحالي، وأيضا على مبادرتكم الحسنة التوقيت بتعزيز هذه المناقشة بشأن لجنة بناء السلام.

وتود البرازيل أيضا الإعراب عن ارتياحها لقرار المجلس بتعيين جنوب أفريقيا وبنما عضوين جديدين في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام لعام ٢٠٠٧ فضلا عن الإشادة بالدانمرك وجمهورية تنزانيا المتحدة على ما قدمتاه من مساهمة بنّاءة في اللجنة خلال العام الماضي.

وعبركم، سيدي الرئيس، تعرب البرازيل عن ارتياحها للعرض الذي قدّمه رئيس اللجنة، الممثل الدائم لأنغولا، السفير إسماعيل غاسبار مارتنز. وننوه بوجود السيدة كارولين ماكاسي، رئيسة مكتب دعم بناء السلام، ونود أن نزجي الشكر إلى المكتب على جهوده في مساعدة اللجنة. وننوه أيضا بالحشد الذي لم يسبق له مثيل من متكلمين من مختلف المؤسسات في جلسة صباح هذا اليوم.

لقد انقضى أكثر من عام منذ أن اتخذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قرار إنشاء لجنة جديدة، وانقضت ستة أشهر منذ أن شرعت اللجنة في عملها. وعلى الرغم من أن لجنة بناء السلام لا تزال في بواكير مرحلتها الأولى، نرحب بمبادرة تقييم العمل الذي تم إنجازه حتى الآن والإعداد للخطوات القادمة. ويحدونا الأمل في إمكانية تنفيذ اللجنة بنفسها والجمعية العامة لتلك الممارسة، وفقا لما اقترحه رئيس حركة عدم الانحياز.

ومن الملائم أيضا، لدى استعراض عمل لجنة بناء السلام في هذه المرحلة المبكرة، أن يلتمس مجلس الأمن

الحصول على آراء الأعضاء المهتمين في الأمم المتحدة. وقد يوفر تبادل الآراء رؤية مفيدة عن أداء الهيئة الجديدة وسبل تحسينها، في ضوء وضعها الخاص إزاء الهيئات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة.

طوال ما ينوف على عقد من الزمن، وقبل اقتراح الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير إنشاء لجنة بناء السلام، دعت البرازيل إلى إيجاد آلية من شأنها توفير صلة وطيدة بين صنع السلام، وحفظ السلام، وبناء السلام والتنمية المستدامة. وبعد النظر بإمعان في القضية، نواصل اعتقادنا أن تلك الأنشطة لا تشكِّل مراحل متتالية في عملية ما؛ بل إنها تنطوي على مجموعة من الإجراءات التكميلية المطلوبة بغية المساعدة في إقامة أساس يمكِّن كل بلد يشهد صراعا أو يخرج من صراع أن يبني عليه سلاما دائما ومجتمعا عادلا وله مقومات البقاء.

وكانت لدى الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي تمر بحالات ما بعد الصراع، توقعات كبيرة مع استهلال عمل الهيئة الجديدة. وتعتبر لجنة بناء السلام على نطاق واسع أداة قوية للمساعدة في العملية الانتقالية بين الصراع والسلم الوطيد. لكنه نظرا لأن اللجنة حتى في مرحلتها الأولى، لم تحقق الكثير، فإن ذلك يشكِّل حالة لا تبشر بالخير للمراحل اللاحقة إن لم تتغير الظروف.

ولقد تمخضت مفاوضات شائكة، خلال عام ٢٠٠٥، عن ولادة هذا العضو الجديد من أسرة الأمم المتحدة. وأسفر الاختلال الأصلي في تشكيل اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام عن قسط كبير من الاستياء ويمكن أن تعزى إليه البداية المهزوزة للجنة. ونعتقد أنه لا بد من تركيز الاهتمام بشكل أكبر على مبدأ التمثيل الإقليمي العادل.

ويتعين أن نبقي في الأذهان، أنه على الرغم من ارتباط لجنة بناء السلام ارتباطا وثيقا بمجلس الأمن، فإنها ليست صنيعة المجلس وحده. فيمكن أن تتعرض للمساءلة من قبل كامل عضوية الأمم المتحدة، التي تجد في الجمعية العامة أكثر القنوات ديمقراطية للإعراب عن آرائها.

وكما أوضحنا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، في مناسبات عديدة، يتعين على اللجنة أن تقطع شوطا طويلا من أجل تحسين أساليب عملها، إذا رغبت في أن تعمل بفعالية. ومما يبعث على القلق أن صياغة النظام الداخلي لم تحظ باهتمام واف، مما أدى، بدوره، إلى مناقشات طويلة ولا نهاية لها بشأن قضايا لا تكتسي أهمية كبيرة أو بلا أهمية على الإطلاق.

إن لجنة بناء السلام جهاز هام جدا في الأمم المتحدة، وبهذه الصفة، ينبغي لمجلس الأمن أن يساندها. ويمكن أن تشكل اللجنة، للعديد من البلدان التي ابتليت بصراعات داخلية، مكانا لتقديم التعاون الدولي الذي تمس حاجتها إليه بغية تمكينها من الانتعاش في أقرب وقت ممكن تخلصا من المشاكل الناجمة عن انعدام الاستقرار السياسي وانعدام الأمن.

ونشعر بالارتياح لاختيار دولتين أفريقيتين شقيقتين، بوروندي وسيراليون، للاجتماعات الخاصة ببلدان بعينها. وتؤيد البرازيل كل الجهود المبذولة في اللجنة لتحقيق نتيجة ناجحة لتلك الاجتماعات، مما سيكون له أهمية حاسمة لمستقبل لجنة بناء السلام.

ومما يبعث على قلق وفدي أنه يتعين على اللجنة أن تضع منظورات لعملية بناء السلام في تصورات لحالات ما بعد الصراعات في المجالات القصيرة والمتوسطة والطويلة. لكن ثمة نقطة واضحة جدا، كما تبيّن من التجربة هي: أن وقف التعاون الدولي مبكرا في بلد يشهد عملية انتعاش يمكن أن تنجم عنه آثار كارثية للجهود الرامية إلى إرساء أسس سلام دائم.

وتعتقد البرازيل أنه يمكن لمجلس الأمن أن يساعد لجنة بناء السلام في الوقوف على قدميها والحصول على شرعية وصلاحية بوصفها هيئة استشارية في أسرة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ثمة أمثلة تتوفر بسهولة تبين ما يمكن للمجلس أن يفعل. ولقد خطر لوفدي، أنه بوسع المجلس عندما يخصص أعضاء جددا، أن يساعد اللجنة على أن تكون عضويتها أكثر توازنا؛ أو عندما يلتمس المجلس الحصول على مشورتها، أن يفعل ذلك بطريقة من شأنها ألاّ تفضي اللجنة إلى أن تصبح محفلا تقليديا للمانحين والأعضاء الذين يتلقون المعونة. ونعتقد كذلك أن مجلس الأمن يمكن أن ينضم إلى الجمعية العامة في منح اللجنة ما يكفي من الصلاحية لأداء وظائفها بشكل صحيح. وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي ألاّ يقتصر المجلس على التماس المشورة من اللجنة فحسب بعد توقف عمليات حفظ السلام. ويمكن للجنة بناء السلام أن تؤدي دورا مفيدا في البلدان التي لا تزال تتعرض للصراع إذ أنها توفر الدعم الدولي اللازم لصياغة استراتيجيات للإنعاش بوسعها أن ترسي أسس السلام وإعادة الأعمار الدائمين.

وبإشراك طائفة أوسع من العناصر الفاعلة، ينبغي أن تقدم عمليات الاستعراض والمناقشات الدائرة في اللجنة إلى المجلس تحليلات أفضل اطلاعا بشان إمكانات الانتعاش في فترات ما بعد الصراعات في البلدان المعنية، وبالتالي تحسين جودة عملية صنع قراراتها. ونعرف من التجربة أنه لا توجد ثغرة تفصل بين حفظ السلام، والانتعاش والتنمية. وينبغي أن تتناول جهود التعاون الدولي كل تلك المجالات الثلاثة، إذ لا يمكن تصور تحقيق احدها بدون الآخر.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد سكنر كلي (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): بما أن هذا اليوم هو اليوم الأخير من شهر كانون الثاني/يناير، نود أن نتقدم بالتهنئة إلى الاتحاد الروسي على توليه رئاسة المجلس خلال هذا الشهر وعلى عقده لهذه الجلسة الهامة جدا بشأن لجنة بناء السلام. ونحن على اقتناع بأنها ستساهم في جهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، مما سيمكِّن من تحقيق التنمية المستدامة للبلدان التي تشهد حالات ما بعد الصراعات.

في آب/أغسطس من العام الماضي، وتحت رئاسة غانا، أتيحت لنا فرصة مناقشة هذا البند في مناقشة مفتوحة بشأن توطيد السلام في غرب أفريقيا، وهي منطقة تقع في القارة الأشد ضعفا في العالم. ويمكن القول إن نصف البلدان التي أبرمت اتفاقات سلام شهدت العودة إلى الصراع حتى بعد التوقيع على تلك الاتفاقات.

وفي ضوء تجربتنا التي تعلّمنا منها عِبرا قيّمة والتي تجعلنا في موقع خاص يمكننا من التعليق على هذه القضية، نود التشديد على كل العناصر في تاريخنا التي أدت إلى عملية السلام المتعددة الأوجه. في الحقيقة، لم تتحقق المصالحة تماما بعد، في مجتمع غواتيمالا، عقب مرور عشرة أعوام على إبرام اتفاقات السلام رغم إحرازنا تقدما كبيرا. ولا نزال بحاجة إلى إقامة أساس لمجتمع أكثر إنصافا يرتكز على المشاركة، وبناء نسيجنا الاجتماعي وإنشاء الفرص لتحقيق التنمية بدون إقصاء.

واسمحوا لي أن أشير إلى الدور الذي ستضطلع به لجنة بناء السلام. فبعد جلساتها التنظيمية والإعلامية الأولى، يتعين عليها الآن أن تسهم بفعالية في تهيئة بيئة مواتية لتعزيز القدرات المؤسسية، فضلا عن وضع استراتيجيات تساعد على تحقيق السلم والتنمية المستدامين في مجتمعات ما بعد الصراع.

ونرى أن هذه اللجنة قد سدت فجوة كبيرة في منظومة الأمم المتحدة. فلأول مرة في التاريخ أصبح للمنظمة الآن نظام موضوع من قبل وله ولاية كافية للتعامل مع الصراع في كل مراحله والقضاء عليه، أي منع الصراع، وصيانة وبناء السلم والأمن الدوليين. و لم تكن لدينا من قبل قط مثل هذه الأدوات المتقدمة لمساعدة البلدان التي تم فيها خرق السلام وارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والبلدان التي تفتقر إلى الأمن البشري والحكم الرشيد ولا يتمتع فيها الناس بالديمقراطية وسيادة القانون ويقعون ضحية لانعدام الأمن الغذائي والفقر المدقع، هذه ليست إلا قلة من التحديات التي تواجه الناس عندما يخرجون من صراع طويل.

ويجب علينا الآن أن نكفل أن تكون هذه الآليات جميعها فعالة وطويلة الأجل ومرنة. ويجب علينا أن نكفل قيامها دائما على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ويجب ألا يغرب عن بالنا أن بناء السلام لا يتحقق بمنع نشوب العنف، ولا بإعادة البناء المادي، ولا بوضع أساس قانوني للدولة فحسب. ويجب أن تذهب لجنة بناء السلام إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير، وأن تدعم التغييرات الشاملة التي تقضي على ممارسات الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وتحول مؤسسات الدولة حتى لا تتجدد ثقة المواطنين في تلك المؤسسات فحسب وإنما أيضا يشاركون فيها. ويجب أن تفي تلك المؤسسات بأكبر قدر ممكن من احتياجات السكان، بدءا من التسريح، ونزع السلاح، وإعادة الإدماج إلى المصالحة والتعويض وإقامة العدل.

ومع مراعاة التجربة المكتسبة في الأفرقة الاستشارية المخصصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمعنية بالبلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات، نرى أن من الأهمية بمكان أن تتعاون اللجنة على نحو استباقي لا في الأعمال الهامة المتمثلة في تعبئة التعاون الدولي فحسب وإنما أيضا في مساعدة السلطات الوطنية على تحديد أولوياتها ووضع استراتيجيات واقعية وسياسات منسقة تتناسب مع ظروف وبيئة كل بلد.

وفيما يتعلق بالتعاون الذي يمكن أن تقدمه اللجنة إلى مجلس الأمن، يجب في المقام الأول أن يكون ذلك التعاون ذا صفة استشارية، لاقتراح استراتيجيات مكتملة لبناء السلام والانتعاش عقب الصراعات، ويجب أن يوفر المعلومات لكفالة التمويل الذي يمكن التنبؤ به لأنشطة الانتعاش الأولية.

ثانيا، ينبغي أن يقوم بدور صلة حقيقية بين الأنشطة التي يضطلع بها مباشرة بعد الصراع من ناحية، وأنشطة الانتعاش والتنمية على الأجل الطويل من ناحية أخرى، التي تشارك فيها العوامل الفاعلة جميعها في عملية انتقال وانتعاش منظمة. ويجب أن يكون بوسع هذه العوامل أن تتفاعل بطريقة مفتوحة وشفافة في هذه العملية.

ثالثا، يجب أن يوفر ذلك التعاون أيضا آلية للمتابعة، لكفالة إيلاء الاهتمام الواجب على الصعيد الدولي للبلدان البازغة من الصراعات، حتى بعد توقف قوات حفظ السلام عن الاضطلاع بدور نشط. ويجب النظر إلى توطيد دعائم السلام على أنه جزء من العملية. ويجب ألا يغرب عن بالنا دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المجال الخاص به، وبهذا يُسهم في زيادة التفاعل والتنسيق والوئام، لا بين المجلسين فحسب وإنما أيضا في منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

والتعاون والتنسيق الدوليان أساسيا الأهمية، ولا يمكن الاستغناء عن دور المنظمة على الصعيد العالمي. ولهذا فإن بناء السلام لا يعتمد على الأعمال اليومية للجنة بناء السلام، ولا على أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

ولا على أعمال مجلس الأمن أو بعثات حفظ السلام، ولا على الدعم المقدم من الوكالات والصناديق والبرامج فحسب. فهو يعتمد أيضا على تهيئة وتعزيز الإطار الذي يمكن أن ينتعش فيه الحوار والتسامح والتفاهم. ويجب أن يكون بناء السلام نتيجة لجهد داخلي يكمله على نحو هام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي اللذان يجب دوما أن يعملا في تضامن، دون أن يحل أحدهما محل الآخر قط.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نعرب عن طريقكم، السيد الرئيس، لسائر أعضاء المجلس عن مدى الأهمية التي نعلقها على جلسة اليوم.

وترى أوروغواي أن إنشاء لجنة بناء السلام، مثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان، من أقوى المنجزات وأكثرها ضرورة في العملية الحالية لإصلاح هذه المنظمة. ولقد اضطلعت الأمم المتحدة، طوال تاريخها، بدور أساسي الأهمية ولا يمكن الاستغناء عنه في سبيل إقامة السلم والأمن الدوليين، بهدف تيسير الحلول السلمية للمنازعات داخل الدول وفيما بينها، وذلك في المقام الأول عن طريق عملياتها لحفظ السلام.

وذكر متكلمون آخرون اليوم أنه على الرغم من تلك الجهود، لاحظ المجتمع الدولي مع شديد القلق اتجاهين ترسخا في السنوات الأخيرة. فمن ناحية يفتقر عدد شاسع من البلدان البازغة من الصراع إلى مؤسسات الدولة الأساسية، ويحتاج إلى مساعدة إنسانية طارئة. ومن ناحية أخرى، تثير القلق بالمثل، ينزلق عدد كبير من البلدان التي استطاعت أن تبزغ من حالات الحرب والعنف في غضون فترة قصيرة من الزمن إلى حالات الحرب والعنف مرة أخرى. والنتيجة معروفة تماما وهي: استئناف الأعمال القتالية، وإطلاق العنان للعنف ضد السكان المدنيين، والفوضى الاقتصادية والاجتماعية، وانهيار الدولة. ويمكننا أن نجد واحدا من أقوى الأمثلة على ذلك في نصف الكرة الخاص بنا والمتعلق بالأمريكتين.

وسيبت مجلس الأمن بعد أيام قليلة في مسألة تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وهذه هي البعثة الخامسة لتحقيق الاستقرار في ذلك البلد، وهي دليل واضح على ارتفاع التكلفة التي يتم دفعها عندما يتركز الاهتمام والمساعدة الدولية على إنهاء العنف المسلح دون تناول الأبعاد الأخرى للصراع.

وترى أوروغواي أن لجنة بناء السلام تمثل استجابة مباشرة للحاجة إلى آلية مؤسسية داخل منظومة الأمم المتحدة، تعنى على نحو قصري بالوفاء بالاحتياجات الخاصة للبلدان البازغة من حالات الصراع. وبلدي يلتزم التزاما قاطعا بتوطيد دعائم السلام والأمن الدوليين. وما كوننا سابع أكبر بلد مساهم بقوات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلا دليل على ذلك. ونحن أيضا أكبر بلد في العالم من حيث نصيب الفرد فيما يتعلق بالمساهمة بقوات. إذ أن أوروغواي تشارك حاليا في ١٢ من ١٥ من بعثات حفظ السلام المنتشرة في أفريقيا، وأمريكا، وآسيا، وأوروبا.

ولقد اكتسبت أوروغواي، منذ أول اشتراك لها في بعثات حفظ السلام إلى الوقت الحالي، خبرة في المسائل المتصلة بالتعمير وتوطيد دعائم السلام في المناطق التي دمرتها الصراعات. ولقد بذلنا جهودا ضخمة لإنهاء الأعمال القتالية، وكفالة موافقة المجتمعات كبيرها وصغيرها على السلام، وضمان المصالحة الوطنية. وقدمت قوات أوروغواي أيضا مساعدة هامة إلى الدول في الانتخابات كجزء من الجهود الرامية إلى حماية السكان المدنيين في البلدان التي تقع ضحية للانهيار الاجتماعي.

ونود أن نعرب في مجلس الأمن، كما أعربت مجموعتنا الإقليمية في الجمعية العامة، عن عميق قلقنا إزاء

عدم تمثيل بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في لجنة بناء السلام. ويتضح الوضع أكثر فأكثر في فئة الدول الرئيسية المساهمة بقوات، حيث أن منطقة دون إقليمية واحدة تمثلها ثلاث دول، بينما ينتمي العضوان الآخران، إلى مجموعة إقليمية واحدة أخرى. ويجب أن تعكس عضوية لجنة بناء السلام مشاركة البلدان في بعثات حفظ السلام، وما اكتسبته من خبرة في بناء السلام، والتوزيع الجغرافي العادل بغية كفالة أن تعكس تلك التوصيات وجهات النظر المختلفة للعدد الكبير من الأطراف الرئيسية المشاركة في استعادة السلام بعد الصراع.

إن بلدنا يجدد التزامه ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام في جميع أنحاء العالم. ونؤكد مجددا على رغبتنا في أن نكون جزءا من لجنة بناء السلام.

وترحب أوروغواي بالتقدم التنظيمي الذي حققته اللجنة حتى الآن. فلقد قامت فعلا منذ وجودها القصير باعتماد النظام الداخلي وأنشأت صندوقا طوعيا لبناء السلام، له أهميته الخاصة نظرا لعدم توفر الآليات المالية اللازمة لأنشطة بناء السلام بمجرد التوقيع على الاتفاقات التي تضع حدا للأعمال العدوانية.

لقد بدأت اللجنة في مناقشة الأوضاع في سيراليون وبوروندي. وشاركت أوروغواي أيضا في عمليات حفظ السلام في كلا البلدين. ويواصل وفدنا متابعة عمل اللجنة عن كثب في سيراليون وبوروندي، ونشجع على اعتماد التوصيات التي ستمكن من إعادة بناء السلام وتوطيده في كلا البلدين.

ويجب أن تكون لجنة بناء السلام موضع التركيز الأساسي للجهود الدولية في تحديد إجراءات ملموسة لتحقيق التقدم نحو الانتعاش وإعادة الإدماج والإعمار للبلدان الخارجة من الصراعات المسلحة، ومن ثم تضع الأساس لتحقيق التنمية المستدامة لتلك البلدان.

وفي هذه المهمة، لا بد من المشاركة النشطة لجميع الدول الأعضاء في اللجنة. ويجب أن تحصل اللجنة على الدعم الهام من تلك الدول التي حققت خبراتها الميدانية نجاحا من خلال التزامها المتواصل بالسلام العالمي. ولا بد من التنسيق الفعال مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف ومع الأطراف الأخرى.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): السيد الرئيس، أود أن أتقدم إليكم بالشكر على تنظيم هذا النقاش العام حول بناء السلام فيما بعد النزاعات، والذي تأمل مصر أن يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من التفاعل والتكامل بين أداء الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، لتحقيق ما تصبو إليه الدول الخارجة من نزاعات من آمال في الاستقرار والتنمية، وما يصبو إليه المجتمع الدولي من عدم انزلاق هذه الدول إلى النزاعات مرة أخرى.

وأود أن أعرب عن تأييدي الكامل لبيان سعادة سفير جامايكا نيابة عن دول عدم الانحياز حول هذا الموضوع.

لقد كان الهدف الرئيسي من اتخاذ مجلس الأمن والجمعية العامة لقرارين متوازيين بإنشاء هذا الجهاز المحوري هو التحقق من استمرارية تعامل المجتمع الدول مع الأوضاع في مناطق النزاعات دون انقطاع. فيتعامل مجلس الأمن مع الأوضاع، حينما تهدد السلم والأمن الدوليين، إلى أن يسود السلام والاستقرار. ويبدأ دور أكبر لكل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأجهزتهما في الاندماج بشكل أكثر فاعلية وقدرة على التعامل مع مرحلة إعادة الإعمار وإعادة التأهيل بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية بالتنسيق مع باقي أجهزة الأمم المتحدة ومع مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة.

وإذا كانت القرارات التي أنشأت اللجنة لم تنص على حدود فاصلة لأداء كل من الأجهزة الرئيسية في هذا الخصوص، وفي ضوء غياب أي نصوص في لوائح الإجراءات على هذه الحدود، فمن الضروري أن يتكامل أداء كل من الأجهزة الرئيسية الثلاثة نحو تحقيق الغايات المرجوة من إنشاء اللجنة،دون أن يسعى أي منهم للتدخل في اختصاصات الأجهزة الأخرى التي رسمها الميثاق وجرى عليه العمل منذ قيام المنظمة.

وإذا كان من المبكر أن نجري تقييما لأداء لجنة بناء السلام ، سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة، فإن جلستنا اليوم تصلح لمجرد أن نستعرض الدروس المستفادة من أداء اللجنة على مدار الشهور الستة السابقة، ليس من باب النقد أو الإشادة، وإنما من منطلق إرساء قاعدة مشتركة مع الجمعية العامة لانطلاقة حقيقية على أساس سليم غير معوج، وذلك دعما للتقييم الذي تجريه مجموعة العمل المشكلة داخل اللجنة تحت رئاسة الممثل الدائم للسلفادور لهذا الغرض.

وقد أثبتت الشهور الماضية أن قاعدة توافق الآراء يمكن أن تكون سلاحا ذا حدين. إن الحاجة أكثر من ماسة للائحة إجراءات تفصيلية تحكم أنشطة اللجنة في غياب أي توافق. وإن أداء اللجنة يحتاج إلى التطوير المؤسسي بإرساء التوازن المنشود بين دور اللجنة التنظيمية والهياكل الفرعية المخصصة للتعامل مع حالات دول بعينها ومكتب دعم بناء السلام. ويحتاج أيضا أن يضمن لكل من أعضاء اللجنة أداء الدور الذي انتخب أو عين من أجله، دون تفرقة بين الدول المانحة وغير المانحة، ودون الدخول في علاقات خاصة تربط بين الدول المانحة والدولة محل النظر ومكتب دعم السلام في رسم الخطط وتنفيذها.

وما زال موقفنا من بناء السلام كما هو لم يتغير. فهو يقوم على مبدأ الملكية الوطنية لاستراتيجيات ما بعد التزاع، تخطيطا وتنفيذا. ويرفض تحول لجنة بناء السلام إلى لجنة للوصاية على مقدرات الدول الخارجة من النـزاعات؛ أو أن تتحول اللجنة إلى مجرد وسيط يجمع الدول المانحة والمتلقية معاً تحت إشراف الأمين العام.

ويقوم منهجنا لبناء السلام على الشفافية والمحاسبة، وعلى المسؤولية المشتركة لمجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دون تفوق أحدهم على الآخر. ويقوم على مسؤولية كل من انضم إلى عضوية لجنة بناء السلام على أداء دوره بكل أمانة وموضوعية، وعلى حشد كل تأييد ممكن لدعم الدول الخارجة من التزاعات، ولتمكينها من ترسيخ ما حققته من سلام واستقرار. كما يقوم على الحاجة لجعل دور اللجنة ملموسا على أرض الواقع في تلك الدول، تأكيدا لاستمرار واهتمام ودعم المجتمع الدولي.

وليست حالتا بوروندي وسيراليون إلا مثالين على ما يمكن تحقيقه من تقدم. وتأمل مصر أن نستفيد من تجربتيهما، وأن نقيم أداءنا بشأهما على نحو صحيح يمكّننا من دعم السلام في هاتين الدولتين الشقيقتين، ومن تحقيق طموحاهما في السلام والتنمية، ويمكّننا في نفس الوقت من أن نؤدي أداء أفضل في التعامل مع حالات أخرى في المستقبل.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أتقدم إليكم سيادة الرئيس وإلى وفدكم بالتهنئة على الطريقة التي أدرتم بها المناقشات خلال توليكم رئاسة مجلس الأمن. وبالمثل، أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب بشأن قضية على هذا المستوى من الأهمية.

إن إنشاء لجنة بناء السلام هو نتيجة لحاجة هذه المنظمة إلى آلية مؤسسية يمكن أن تساعد الدول الخارجة من

حالات الصراع أو التي قد تتعرض لخطر العودة إلى الصراع، بغية مساعدتها في تحقيق السلام كخطوة لا غنى عنها من أجل تنميتها.

ومنذ بداية المفاوضات التي أدت إلى إنشاء اللجنة، شارك وفد الأرجنتين بصورة نشطة في مناقشة الجوانب الهيكلية المختلفة، التي أفضت إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ولقد حددت تلك القرارات الأهداف الرئيسية للجنة بناء السلام، التي تركز على إعادة الإعمار وتوطيد المؤسسات اللازمة للانتعاش في مرحلة ما بعد الصراعات، وإرساء أسس التنمية المستدامة. ومن وجهة نظرنا، لجنة بناء السلام هي أداة أساسية تسمح لنا في المستقبل بأن نتعامل مباشرة مع الأعمال التي ستفضي إلى إعادة الإعمار والانتعاش المؤسسي في البلدان بعد معاناتها من الصراعات.

وبالمثل، يجب اعتبار ما تلا ذلك من إنشاء صندوق بناء السلام السبيل الأمثل لحصول المجتمع الدولي على تمويل يمكن التنبؤ به لأنشطة الإنعاش الأولية وتمديد فترة الانتعاش بعد مرحلة الصراع. وبفضل الصندوق، سيكون بمقدورنا وضع خطط للطوارئ على أساس تمويل يمكن التنبؤ به.

واستجابة لنداء مجلس الأمن، عقدت لجنة بناء السلام فعلا أول اجتماعاتها الرسمية للنظر في الحالتين في بوروندي وسيراليون بمشاركة حكومتي البلدين. ونود في هذا الصدد أن نؤكد على أهمية مشاركة هذين البلدين في تقييم حالتيهما بالذات. وإن تقديم الحكومات أو الممثلين المحليين لعروض أمام اللجنة يمكِّن من إجراء تحليل مستفيض ورسم صورة أوفى. وموافاة اللجنة بمعلومات من هذا القبيل سيمكنها من تحديد الأولويات بدقة أكبر، مع مراعاة المتطلبات والموارد. وفي ذلك الصدد، من الممكن وضع جدول زمني للأهداف القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، استنادا إلى قواعد نؤمن بوجوب توخي اللجنة الوضوح والدقة لدى وضعها، وفقا لروح المنظمة، واستجابة لرغبات المجتمع الدولي.

وفي الوقت ذاته، نؤمن بأن التقرير الذي ستصدره اللجنة، اقترانا بالتوصيات، ينبغي أيضا أن يتضمن آليات لتحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط، فضلا عن أحكام تتعلق بالمراقبة لمنع تحويل الأموال.

وعلاوة على العنصرين اللذين أشرنا إليهما للتو – أي القواعد الواضحة والدقيقة، والمراقبة – نود أن نضيف عنصرا آخر نعتقد أنه حيوي كي تباشر أي منظمة عملها على نحو فعَّال ويمكن التنبؤ به: أي وضع قواعد إجرائية. ونحن نعلم أن اللجنة قد حددت فعلا هذه القواعد، ونثق بأن تسريع عملية تعريفها سيساعد على تحسين تشغيلها، مما سيؤدي إلى نتائج مثمرة.

وقبل أن أختتم بياني، يود بلدي أن يعرب عن التهنئة للدولتين العضوين الجديدتين في لجنة بناء السلام، اللتين انتخبهما المجلس: أي بنما وجنوب أفريقيا. وترحب الأرجنتين على نحو خاص بضم بنما إلى عضوية اللجنة، لأن ذلك يسمح بمعالجة الاختلال في ما يتعلق بالتمثيل الجغرافي، الذي يمثل مبدأ أساسيا لهذه المنظمة يوليه بلدي، إلى جانب دول أخرى من أمريكا اللاتينية، اهتماما كبيرا.

وأود أيضا أن أشير إلى أن بلدي ما زال على قناعة بالحكمة من وراء إنشاء اللجنة، مما سيمكّن من استكمال المرحلة الأخيرة من حالات ما بعد الصراع، وإعادة بناء المؤسسات وتعزيزها، حتى يتم التخلص من الصراعات بشكل نهائي. ونعلم من التجربة أنه لا يمكن تسوية الصراعات من خلال العمليات العسكرية بمفردها.

وأخيرا، أود القول إن دور الأمم المتحدة يجب توجيهه صوب تعزيز التنمية وكفالة احترام حقوق الإنسان

والدفاع عنها، على الرغم من أن الأمن يمثل الدعامة الأولى التي يمكن استنادا إليها تحقيق السلام في أي صراع. وبالتالي، فإننا نؤمن بوجوب توجيه عمل لجنة بناء السلام أيضا صوب تلك الأهداف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة لممثل أفغانستان.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالانكليزية): أود في المستهل، سيدي الرئيس، أن أشيد بكم على إدارتكم المقتدرة لعمل المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير. واسمحوا لي أيضا بالإعراب عن تقدير وفد بلدي لكم على عقدكم لمناقشة اليوم المفتوحة بشأن الموضوع الهام المتمثل في بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. لقد شكل إنشاء لجنة بناء السلام في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ خطوة كبيرة صوب تحقيق زيادة كفاءة المنظمة وتعزيز فعاليتها. كما مثل نقطة تحوُّل في جهود الأمم المتحدة لتعزيز السلام، والاستقرار، والتنمية في البلدان في مرحلة ما بعد الصراع والبلدان الخارجة من الصراع.

وتلاحظ جمهورية أفغانستان الإسلامية بارتياح كبير إطلاق صندوق بناء السلام في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وما تلا ذلك من عقد لأربعة اجتماعات مخصصة لبلدان معينة، بشأن بوروندي وسيراليون، باعتبارها دليلا واضحا على عزم المجتمع الدولي تحقيق السلام والاستقرار على الأمد الطويل في البلدان الخارجة من الصراع.

وباعتبار أفغانستان بلدا خارجا من أكثر من عقدين من الصراع المسلح، فإنها تعي جيدا التحديات المرتبطة ببناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع. ففي فترة وجيزة نسبيا، حققنا مكاسب كبيرة في سعينا لبناء أفغانستان مستقرة وديمقراطية. وما عقد الاجتماع الطارئ للويا جيرغا، واعتماد دستور جديد، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، سوى بعض من إنجازاتنا الكبيرة.

وقد أفلحنا في تحقيق تلك الإنجازات في ظل ظروف اتسمت بتعدد التحديات التي واجهتها جهودنا لبناء السلام. ونعزو تلك النجاحات إلى عاملين رئيسيين: أولا، إصرار الشعب الأفغاني على العيش في سلام وطمأنينة، وثانيا، الدعم المستمر من المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة.

واستنادا إلى تجربتنا، خلصنا إلى إدراك أن بناء السلام بشكل فعال يتطلب استراتيجيه شاملة ومتعددة الأوجه، تتضمن العناصر الأساسية المتمثلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والحكم السليم، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون والمصالحة الوطنية، فضلا عن المشاركة الاستباقية والمتواصلة للمجتمع الدولي. وفي هذا السياق، نؤكد أيضا على أهمية اضطلاع البلد المعني بدور ريادي في العملية.

وكما قال معالي السيد كوفي عنان، الأمين العام السابق، بمناسبة إطلاق صندوق بناء السلام،

> ”على الرغم من أن بناء السلام جهد جماعي يشارك فيه المجتمع الدولي، فإن المسؤولية الرئيسية عن تحديد الأولويات لكفالة استدامة عملية السلام تقع على عاتق حكومة البلد المعني. فالملكية الوطنية تشكل المبدأ الرئيسي لبناء السلام، واستعادة القدرة الوطنية على بناء السلام يجب بالتالي أن تكون في صلب جهودنا الدولية“.

ونرى أيضا أن وضع آليات تُعهد إليها ولاية تنسيق ورصد جهود بناء السلام سيكتسي أهمية حاسمة للعملية برمتها. وكما ذكر آنفا سعادة السيد كنزو أوشيما، فإن المجلس المشترك للتنسيق والرصد في أفغانستان، الذي يضم ممثلين من الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، أبان عن فعاليته بوصفه آلية من ذلك القبيل.

وتتطلب المرحلة الأولية من بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع تغيير الظروف التي تسببت في نشوب صراع معين. واتخاذ موقف سلبي لدى معالجة التهديدات السائدة سوف لن يزيد الحالة تعقيدا فحسب، بل سيهدد أيضا العملية برمتها. وكما هو الشأن بالنسبة لحالة أفغانستان، فإن الهجمات الإرهابية المتواصلة في الجزأين الجنوبي والجنوبي الشرقي من البلد تشكل التهديد الرئيسي لعملية بناء السلام في أفغانستان. فتلك الهجمات ألحقت ضررا كبيرا بالحياة اليومية للشعب، وأعاقت عملية إعادة الإعمار والتأهيل. ولا بد إذاً من التصدي للعوامل الداخلية والخارجية التي تسهم في انعدام الأمن في بلد محدد. وفي ذلك الصدد، نؤكد أيضا الحاجة إلى تعزيز قدرة المؤسسات الأمنية الوطنية على التصدي الفعال للتحديات الأمنية السائدة.

وتوازي ذلك في الأهمية الحاجة إلى تسريع وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لأن الأمن والتنمية ليسا مترابطين فيما بينهما فحسب، وإنما يعزز أيضا أحدهما الآخر بشكل متبادل.

وإعادة الإدماج الناجحة للمقاتلين السابقين في البلدان الخارجة من الصراع ستعتمد بمعظمها على البدء بمشاريع إعادة إعمار سريعة الأثر، وإيجاد فرص عمل. وهذا ما سيشجع المقاتلين على إعادة الاندماج كليا في الحياة المدنية، والامتناع عن الانضمام إلى جماعات مسلحة غير شرعية.

ويمكن للمصالحة الوطنية أن تكون أساسية في عملية بناء سلام ناجحة، كما يمكنها أن تعزز الحوار بين جميع قطاعات المجتمع وعمليات السلام اللازمة لتحقيق الأهداف الوطنية لبناء السلام. وإن عملية سياسية شاملة – عملية تكفل التمثيل والمشاركة المتساويين لجميع الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة الوطنيين – تؤدي إلى بناء ثقة أكبر. وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي بأن أذكر أن المشاركة الكاملة من المجموعات العرقية الأفغانية كافة في الأحزاب السياسية الرئيسية، وفي عملية السلام، كانت أحد العوامل الأساسية التي أسهمت في التنفيذ الناجح لاتفاق بون لعام ٢٠٠١.

وأخيرا، تؤكد أفغانستان الحاجة إلى استمرار المجتمع الدولي في تقديم قدر كاف من المعونة، بما فيها توفير المساعدة المالية للبلدان الخارجة من الصراع، بهدف تسهيل انتقالها السلس من الصراع إلى السلام والاستقرار الدائمين. أما الحضور السياسي للأمم المتحدة عبر فريقها القطري، وعبر بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، إلى جانب الدور النشيط لوكالات التنمية، تحت مظلة المنسق المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فيسهم إسهاما كبيرا في ذلك الصدد.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا دعم أفغانستان الكامل لعمل لجنة بناء السلام. ونحن مستعدون لأن نتبادل مع اللجنة خبراتنا ودروسنا المكتسبة في جهودنا لبناء السلام. وإننا لا نزال على ثقة بأن هذه اللجنة المنشأة حديثا لن تدخر أي جهد في تنفيذ عملها الهام والنبيل، لضمان السلام والهدوء في البلدان الخارجة من الصراع.

الرئيس (تكلم بالروسية): باسم الرئاسة وباسم وفد الاتحاد الروسي، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع المشاركين في هذه المناقشة على بياناتهم الهامة وتعاونهم النشيط في جلسة هذا اليوم لمجلس الأمن، التي نظرت في المسألة الهامة المتمثلة في تعزيز فعالية عمل لجنة بناء السلام.

ليس هناك متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.